

دعة أغلقت في 22 مايو و 90



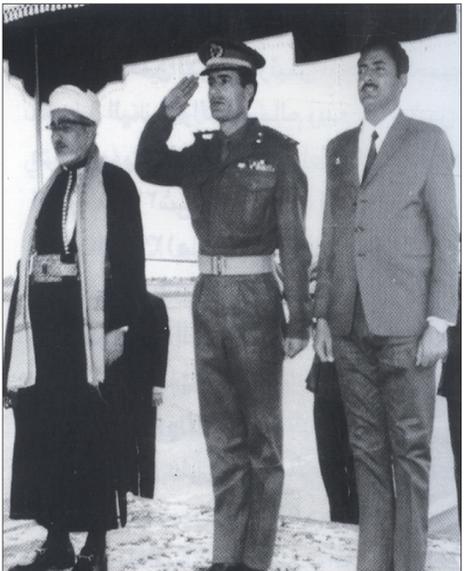
مجلسا وزراء الشطرين يجتمعان لأول مرة في العاصمة صنعاء، واتخاذ قرار دمج الوزارات في يناير 1990م



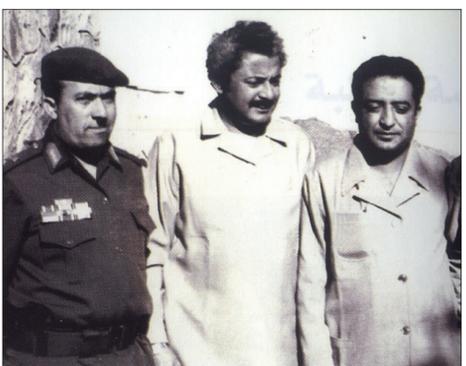
الرئيسان «صالح» و«ناصر» اتفقا على إنشاء المجلس اليمني الأعلى نوفمبر 1981م



في 21 مايو صوت نواب الشعب في صنعاء، وعدن بالإجماع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية



الرئيسان الجزائري بو مدين والقذافي وأمير الكويت جابر الصباح أسهموا في دعم اتفاقات الوحدة



على عبدالله صالح رئيس الجمهورية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، والرئيس علي سالم البيض العام للحزب الاشتراكي اليمني. - 24 ديسمبر 1989: صدر بصنعاء البلاغ الصحفي عن لقاء قيادتي الوطن، الذي تضمن الاتفاق على انتظام لقاءاتها وتكليف الوزراء في الشطرين بعقد اجتماعات مشتركة ومتابعة مجلسي الشعب والشورى للتصديق على مشروع دستور دولة الوحدة وإجراء الاستفتاء العام عليه.. وتكليف مجلسي الوزراء بتقديم تصور بشأن دمج الوزارات والمصالح والمؤسسات والأجهزة المختلفة في الشطرين، وإعداد مشروع قانون الانتخابات ونظام إجراء الاستفتاء الشعبي على مشروع دستور دولة الوحدة، وأعلنت القيادة السياسية بشطري الوطن العقوف العام الشامل.

8 يناير 1990: عقدت لجنة التنظيم السياسي الموحد اجتماعها الثاني في مدينة عدن، وأصدرت بلاغاً صحفياً، تضمنت أقرار البديل الثاني من البدائل الأربعة التي سبق وأن طرحت للنقاش للتنظيم السياسي المقترح في دولة الوحدة، وهو احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهم، وحق القوى الوطنية والسياسية بممارسة النشاط السياسي، وهو ما كلفه دستور دولة الوحدة.

20 يناير 1990: عقد مجلسا الوزراء في شطري الوطن في صنعاء أول اجتماع بكامل الأعضاء، برئاسة عبدالعزيز عبدالغني والدكتور ياسين سعيد نعمان، واتخذ الاجتماع عدداً من القرارات الاقتصادية والمالية، وفي مجال التعليم العام والتعليم التخصصي والتشريعات القضائية والشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وتم مناقشة دمج الوزارات والأجهزة والمصالح والمؤسسات، ووضع الاجتماع تصورات بشأن تكوين حكومة دولة الوحدة.

18 فبراير 1990: عقد الرئيسان علي عبدالله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، في مكبراس بمديرية لودر - محافظة أبين، لقاء، تم فيه بحث الخطوات الوجودية الجارية على الساحة اليمنية.

1 مارس 1990: عقد بتعز لقاء مشترك بين رئيسي الوزراء في الشطرين عبدالعزيز عبدالغني والدكتور ياسين سعيد نعمان، تم فيه الاتفاق على دمج المؤسسات والأجهزة الأمنية ووكالات الأنباء والإذاعة والتلفزيون والمواصلات والطيران والسياحة والجمارك والضرائب والمصرف المركزي - البنك المركزي والبنك الأهلي، وإعداد مشروع الموازنة العامة الموحد للدولة للعام 1991م.

8 مارس 1990: عقدت قيادة شطري الوطن وعلى مدى ثلاثة أيام، سلسلة لقاءات وحدوية في كل من تعز وعدن، برئاسة الأخوين علي عبدالله صالح، وعلي سالم البيض، جرى خلالها بحث العديد من القضايا المرتبطة بالجهود المعادفة إلى الانتقال بالعمل الوجودي إلى مجالات أكثر تقدماً.

20 مارس 1990: عقد مجلسا الوزراء في الشطرين اجتماعاً في مدينة عدن، استمر ثلاثة أيام، وصدر عنه عدد من القرارات، منها إقرار 45 مشروعاً بقانون وخمسة من مشروعات اللوائح والميائل التنظيمية الخاصة بدمج الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات والمصالح في دولة الوحدة.

22 أبريل 1990: تم التوقيع في صنعاء على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية لدولة الوحدة، التي حددت في المادة الثالثة من الاتفاق بستين وستة أشهر ابتداءً من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق، الذي نصت المادة الأولى منه (على أن تقوم بتاريخ الـ 27 من شوال 1410 هـ الموافق 22 مايو 1990م بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني) وحدة اندماجية كاملة، تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية) ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة).. بالإضافة إلى تكوين مجلس الرئاسة وتحديد مهامه، وقد تم التوقيع على الاتفاق في ختام لقاء صنعاء، الذي دام أربعة أيام، وبعد أول اجتماع شهدته العاصمة التاريخية لكامل قيادتي الوطن.. وقع الاتفاق كل من رئيسي الشطرين الأخ علي عبدالله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، والأخ علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

1 مايو 1990: الرئيسان علي عبدالله صالح، وعلي سالم البيض، يجتازان في عدن، عدداً من القضايا المرتبطة بالعمل الوجودي والخطوات الإجرائية، وببقية الترتيبات المتعلقة بإعلان قيام الجمهورية اليمنية وفقاً للاتفاقيات الوجودية.

1 مايو 1990: رئيسا وزراء شطري الوطن يعقدان لقاء، في عاصمة دولة الوحدة صنعاء، لاستكمال المهام العاجلة للفترة الانتقالية.

21 مايو 1990: في جلستين تاريخيتين عقدتا في كل من صنعاء وعدن، صوت نواب الشعب في شطري الوطن (مجلس الشورى - مجلس الشعب الأعلى) وبالإجماع على اتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية ومشروع دستور دولة الوحدة.

21 مايو 1990: أعضاء المجلس الاستشاري وهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في اجتماع مشترك لهم في عدن، ينتخبون مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية مكوناً من خمسة أعضاء، هم: علي عبدالله صالح، علي سالم البيض، عبد الكريم العريشي، سالم صالح محمد، عبدالعزيز عبدالغني.. وفي اليوم التالي وفي أول اجتماع لمجلس الرئاسة في عدن، جرى انتخاب علي عبدالله صالح ونيساً لمجلس رئاسة الجمهورية اليمنية وعلي سالم البيض نائباً لرئيس المجلس.

22 مايو 1990: شهدت مدينة عدن ظهر يوم الثلاثاء الموافق الـ 27 من شوال 1410 هـ ميلاد الدولة اليمنية الواحدة الموحدة وأعلن قيام الجمهورية اليمنية.. وفي لحظة تاريخية مهيبة قام الرئيس علي عبدالله صالح، برفع علم اليمن الواحد فوق سارية المجد، عاليًا خفاً، فيما كانت الجماهير اليمنية في الداخل والخارج تبارك هذا الإنجاز الوجودي العظيم لشعبنا اليمني ولامتنا العربية جمعاً.



موحد اليمن يرفع علم الجمهورية اليمنية في عدن

عبدالله غانم وحسين الحبشي وقعا على مشروع دستور دولة الوحدة 1981م

الشطري الجنوبي من الوطن، والالتزام الكامل بما سبق أن توصل إليه الشطران في العمل الوجودي قبل تلك الأحداث.

4 مايو 1988: التقى في صنعاء الرئيسان علي عبدالله صالح، وعلي سالم البيض، لمتابعة خطوات تنفيذ ما أوكل إلى لجان الوحدة من مشاريع مشتركة. - 29 نوفمبر 1989: الرئيس علي عبدالله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام يصل إلى مدينة عدن للمشاركة في احتفالات شعبنا بالعيد الثاني والعشرين لاستقلال.

30 نوفمبر 1989: التوقيع على اتفاق عدن التاريخي لإعادة تحقيق وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية بالمصادقة وإقرار مشروع دستور دولة الوحدة، وإحالة المشروع إلى مجلسي الشورى والشعب في الشطرين، للموافقة عليه خلال مدة زمنية أقصاها ستة أشهر، وتفويض رئيسي السلطتين التشريعتين بتنظيم عمليتي الاستفتاء، على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور، وقع الاتفاق كل من الرئيس

المشتركة. - 24 ديسمبر 1985: انعقدت بالعاصمة صنعاء اجتماعات المجلس اليمني الأعلى في دورته الرابعة برئاسة رئيسي الشطرين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد، حيث صدر عن هذا اللقاء بلاغ صحفي، ركز على المواضيع المتعلقة بالخطوات الوجودية وصولاً إلى دولة الوحدة اليمنية المنشودة.

2 يوليو 1986: عقد في العاصمة الليبية طرابلس، لقاء ثلاثي بين الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وحيدر أبو بكر العطاس رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي من الوطن، والعقيد معمر القذافي، تم خلاله بحث المراحل التي قطعها شطرا الوطن في مجال التنسيق الوجودي.

21 يوليو 1987: بدعوة من الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، قام الرئيس علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، بزيارة إلى صنعاء، هدفت إلى الانتقال بمباحثات الوحدة اليمنية والعمل الوجودي، إلى الخطوات الإجرائية المقربة ليوم إعلان قيام دولة الوحدة وفقاً لبرنامج محدد.

17 أبريل 1988: التقى الرئيسان علي عبدالله صالح، وعلي سالم البيض، في مدينة تعز.. واستعرض اللقاء مواصلة العمل الوجودي وسبل تنشيط الهيئات الوجودية القائمة وتعزيز عمل لجان الوحدة، كما تم الاتفاق على إحياء الاستثمار المشترك والثروات الطبيعية في المنطقة المشتركة بين محافظتي مارب وشبوة، وتكليف سكرتارية المجلس اليمني بإعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دولة الوحدة، وأكد على استكمال جهود قيادتي الشطرين في احتواء ومعالجة آثار أحداث 13 يناير 1986م المؤسسة في

ة اليمنية

المادة (4) يصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكون من (45) عضواً وتحدد مهام المجلس في نفس القرار.

المادة (5) يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع الاختصاصات المخولة بموجب الدستور.

المادة (6) يكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير.

المادة (7) يخول مجلس الرئاسة إصدار قرارات لها قوة القانون بشأن شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني وذلك في أول اجتماع يعقده المجلس، كما يتولى مجلس الرئاسة في أول اجتماع له اتخاذ قرار بدعوة مجلس النواب للإنعقاد وذلك للبت فيما يلي:

المصادقة على القرارات بقوانين التي أصدرها مجلس الرئاسة.

منح الحكومة ثقة المجلس في ضوء البيان الذي ستقدمه.

تكليف مجلس الرئاسة بإنزال الدستور للاستفتاء الشعبي العام عليه قبل 30 نوفمبر 1990م.

مشاريع القوانين الأساسية التي سيقدّمها إليه مجلس الرئاسة.

